

نموذج مقترح لقياس أثر الاستحقاقات الاختيارية على جودة الأرباح

في ظل ظروف عدم التأكد (دراسة تطبيقية)

Proposed Model For Measuring the Impact of Discretionary
Accruals on Earnings Quality under Uncertainty
An Empirical Study

إعداد

د/ هانى محمد عزيز زكي الزهار

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة دمياط

أ.م.د / داليا عادل عباس

أستاذ المحاسبة المساعد

وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

كلية التجارة - جامعة دمياط

زينب على على أبوعبده

قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة دمياط

نموذج مقترح لقياس أثر الإستحقاقات الاختيارية على جودة الأرباح فى ظل ظروف عدم التأكد (دراسة تطبيقية)

**Proposed Model For Measuring the Impact of Discretionary
Accruals on Earnings Quality under Uncertainty
An Empirical Study**

إعداد

د/ هانى محمد عزيز زكي الزهار

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة- جامعة دمياط

أ.م.د / داليا عادل عباس

أستاذ المحاسبة المساعد

وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

كلية التجارة- جامعة دمياط

زينب على على أبو عبده

قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة دمياط

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستحقاقات الاختيارية على جودة الأرباح فى ظل ظروف عدم التأكد وذلك بالتطبيق على كافة الشركات المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٢- ٢٠١٥. وقد اختار الباحثين هذه الفترة الزمنية لتمثل الفترة محل الدراسة الحالية حتى يكون هناك سنتين تمثلان فترة ما قبل ثورة يونيو ٢٠١٣ وهما ٢٠١٢ و٢٠١٣ (فترة عدم التأكد) وسنتين تمثلان فترة ما بعد ثورة يونيو ٢٠١٣ وهما ٢٠١٤ و٢٠١٥ (فترة التأكد).

ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على بناء نموذج لقياس هذا الأثر حيث يحتوى النموذج على جودة الأرباح كمتغير تابع والاستحقاقات الاختيارية كمتغير مستقل بالإضافة إلى إدراج عدم التأكد فى النموذج المقترح كمتغير معدل (Moderator) بحيث يمكن من خلاله مقارنة أثر الاستحقاقات الاختيارية على جودة الأرباح ما بين فترة بعد الثورة (فترة تأكد) وفترة قبل الثورة (فترة عدم تأكد).

وتوصلت الدراسة بعد صياغة نموذج الدراسة ، وتحليل نتائج اختبار الفروض، أنه خلال الفترة ما قبل ثورة يونيو ٢٠١٣ (فترة عدم التأكد) فإن درجة استمرارية التدفقات النقدية التشغيلية أكبر من درجة استمرارية الاستحقاقات غير الاختيارية والتي بدورها أكبر من درجة استمرارية الاستحقاقات الاختيارية، وهذا يعنى أنه كلما زادت قيمة الاستحقاقات الاختيارية فى رقم الأرباح كلما إنخفضت درجة استمرارية الأرباح مما يشير إلى الأثر السلبى للإستحقاقات الاختيارية على جودة الأرباح خلال فترة عدم التأكد. وهذا يثبت صحة الفرض الأول للدراسة.

وأن إنخفاض درجة إستمرارية التدفقات النقدية خلال فترة ما بعد ثورة يونيو ٢٠١٣ (فترة التأكد) عن درجة استمرارية الاستحقاقات غير الاختيارية والاختيارية عن ذات الفترة، إلا أن درجة استمرارية الاستحقاقات الاختيارية مازالت أقل من درجة إستمرارية الاستحقاقات غير الاختيارية ، مما يشير أيضاً إلى الأثر السلبى للاستحقاقات الاختيارية على استمرارية الأرباح ومن ثم جودتها خلال فترة التأكد وهذا يثبت صحة الفرض الثانى للدراسة .

كما أن درجة استمرارية الاستحقاقات الاختيارية خلال فترة ما بعد ثورة يونيو ٢٠١٣ (فترة التأكد) أقل من نظيرتها خلال فترة ما قبل الثورة (فترة عدم التأكد). وهذا يشير إلى الأثر السلبى للاستحقاقات الاختيارية على جودة الأرباح يكون أكبر فى فترة التأكد بالمقارنة بفترة عدم التأكد وهذا يعنى رفض الفرض الثالث للدراسة.

Abstract:

This study aims to measure the effect of discretionary accruals on earnings quality(EQ) under uncertainty conditions With an empirical study on all companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from 2012 to 2015. The researcher chose this time period to represent the period of the current study so that two years represent a period before June 2013, (2012-2013) (uncertainty) and two-year after-2013, (2014-2015) (certainty period).

To achieve this objective, the study relied on building a model to measure this effect. The model contains Earnings Quality(EQ) as a dependent variable and discretionary accruals as independent variable. In addition, the uncertainty in the proposed model is included as a moderator variable so that the effect of discretionary accruals can be compared to Earnings Quality(EQ) between the period after the revolution (period of certainty) and the period before the revolution (period of uncertainty).

The study, after formulating the model and analyzing the results of the hypothesis test, concluded that during the period before June 2013 revolution (the uncertainty period), the degree of continuity of operational cash flows is greater than the degree of continuity of non- discretionary accruals , which in turn is greater than the degree of discretionary accruals,which means that the greater the value of discretionary accruals in the value of profits, the lower degree of continuity of profits indicating the negative impact of discretionary accruals on Earnings Quality(EQ) during the uncertainty period. This proves the validity of the first hypothesis of the study.

And the decrease in the degree of continuity of cash flows during the period after June 2013 revolution (the period of certainty) on the degree of continuity of non- discretionary accruals and discretionary accruals for the same period. However, the degree of continuity of discretionary accruals is still lower than the degree of continuity of non- discretionary accruals , which also indicates the negative impact of discretionary accruals The possibility of continuity of profits and then its quality during the certainty period and this proves the validity of the second hypothesis of the study.

The degree of continuity of discretionary Accruals during the period after June 2013 revolution ((certainty period) is lower than in the pre-revolution period (uncertainty period). This indicates that the negative effect of discretionary accruals on Earnings Quality(EQ) is greater in the certainty period compared to the uncertainty period, which means that the third hypothesis is rejected.

مشكلة الدراسة :

تواجه المنظمات فى العصر الحديث ضغوطاً وتحديات تتمثل فى الزيادة المستمرة للقوى الداخلية والخارجية المؤثرة على استقرارها وربحياتها، حيث شهد العالم فى السنوات الأخيرة تحولات جذرية مالية وإقتصادية وإجتماعية وغيرها نتج عنها العديد من المخاطر، كما أن هناك أثراً سلبية لهذه المخاطر على عمليات المنظمة وأصولها بكافة أنواعها وهناك حالات من عدم التأكد أو عدم الاستقرار فى أعمال المنظمات ونتائجها التى تؤثر على أهداف المنظمة، والتى تصب فى الهدف الرئيسى لغالبية المنظمات وهى تحقيق الأرباح.

وجدير بالذكر، أن الاعتماد على رقم الربح الموضح عنه بالتقارير المالية، كأرقام مطلقة فقط دون الأخذ بعين الاعتبار مستوى جودة تلك الأرباح، قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير دقيقة، وإدارة غير مناسبة للثروة، وزيادة فجوة التوقعات على المستويين الأكاديمي والتطبيقي، وذلك لاعتمادها على كمية تلك المخرجات (الأرباح) دون الاعتماد على جودتها.

ويرى الباحثون أن الأرباح المحاسبية، التى تتصف بمستوى جودة مرتفع، هى التى تعكس الأداء الحقيقى للمنشأة بصدق وعدالة، ومن ثم تعكس أيضاً القيمة الحقيقية للمنشأة وجدارتها المالية، دون تأثير يذكر للأبعاد الخارجة عن سيطرتها، كما تعكس جودة الأرباح المحاسبية المرتفعة، الأسعار الحقيقية داخل أسواق رأس المال.

ومما هو جدير بالذكر أن قضية جودة الأرباح ظلت لعقود طويلة تفرض نفسها على إهتمامات الباحثين، حيث كان الاهتمام فى البداية بإختبار محتوى المعلومات، وظهر بعد ذلك إتجاه جديد يركز على دراسة العلاقة بين الاستحقاقات المحاسبية وجودة الأرباح، وعلى الرغم من الاهتمام الملحوظ من جانب الباحثين بقضية جودة الأرباح، إلا أنه هناك فجوة بحثية تتمثل فى عدم وجود اهتمام كافى من قبل الدراسات التى تمت فى البيئة المصرية بأثر الاستحقاقات الاختيارية على جودة الأرباح المحاسبية فى ضوء عدم التأكد. ولذلك يسعى الباحثون لدراسة أثر الاستحقاقات الاختيارية على جودة الأرباح المحاسبية فى ظل ظروف عدم التأكد وتحديد أى متغيرات الاستحقاقات الأكثر تأثيراً على جودة الأرباح المحاسبية فى ضوء عدم التأكد فى بيئة الأعمال المصرية مستخدمة بيانات فعلية لقياس جودة الأرباح المحاسبية.

ويخلص الباحثون مما سبق إلى أن مشكلة الدراسة تتمثل فى ظهور مفهوم الاستحقاقات الاختيارية والذى يساعد بصورته الحالية على التلاعب فى الأرباح، وذلك نتيجة قيام بعض الشركات بالتلاعب فى قوائمها لإظهار أرباحها بصورة غير حقيقية من أجل تحقيق مصالح خاصة. وعلى الرغم من ظهور العديد من الدراسات التى تناولت قياس جودة الأرباح المحاسبية، إلا أنها لم تصل إلى اتفاق عام يحظى بقبول عام حول العوامل المؤثرة على جودة تلك الأرباح، كما أنها تجاهلت أثر عدم التأكد ممثلاً فى المخاطر السياسية والعوامل المفسرة لها عند ذلك القياس، الأمر الذى يعنى عدم وجود إطار

قياس متكامل، يفسر مستوى جودة الأرباح المنشورة بالتقارير المالية التي تصدرها الشركات، ويقف على العوامل المؤثرة على هذا المستوى، وذلك من خلال تحليل سلوك ممارسات الاستحقاقات الاختيارية كأداة لإدارة الربحية خلال الفترات السابقة واللاحقة لحدوث التغيرات السياسية وأثر ذلك على جودة الأرباح المحاسبية من خلال نموذج مقترح لقياس أثر الإستحقاقات الاختيارية على جودة الأرباح المحاسبية في ظل ظروف عدم التأكد.

ومما تقدم، يمكن إبراز مشكلة الدراسة، من خلال مجموعة من التساؤلات والتي تمثل محور اهتمام الباحثون والغرض من الدراسة وأهمها:

١. هل يوجد أثر للآزمات المالية والسياسية على ممارسة الاستحقاقات الاختيارية في الشركات المصرية المقيدة بالبورصة ؟
٢. هل يوجد أثر للتغيرات السياسية وما يصاحبها من مخاطر عدم التأكد على الاستحقاقات الاختيارية ؟
٣. هل يوجد أثر للإستحقاقات الاختيارية في ظل التغيرات السياسية على جودة الأرباح المحاسبية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفه أساسية إلى صياغة نموذج مقترح لقياس أثر الإستحقاقات الاختيارية على جودة الأرباح المحاسبية في ظل ظروف عدم التأكد ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١. معرفة أثر ممارسات الاستحقاقات الاختيارية على جودة الأرباح المحاسبية في ظل ظروف عدم التأكد.
٢. دراسة تأثير عدم التأكد (التغيرات السياسية) على الإستحقاقات الإختيارية، وإنعكاسها على جودة الأرباح المحاسبية.
٣. بناء نموذج مقترح لقياس الإستحقاقات الإختيارية في ضوء التغيرات السياسية وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية.

فروض الدراسة:

استناداً إلى طبيعة المشكلة والأهداف التي يسعى الباحثون إلى تحقيقها، يمكن صياغة الفروض التالية:

- تؤثر الاستحقاقات الاختيارية تأثيراً سلبياً على جودة الأرباح في ظل ظروف عدم التأكد.
- تؤثر الاستحقاقات الاختيارية تأثيراً سلبياً على جودة الأرباح في ظل ظروف التأكد.
- التأثير السلبى للإستحقاقات الاختيارية على جودة الأرباح في ظل ظروف عدم التأكد يكون أكبر من نظيره في ظل ظروف التأكد.

أهمية الدراسة :

تتبع الأهمية العملية والعلمية للدراسة من كونها تتناول بالدراسة والتطبيق قياس أثر الاستحقاقات الإختيارية على جودة الأرباح في ظل ظروف عدم التأكد وذلك كما يلي:

الأهمية العملية:

ترجع الأهمية العملية للدراسة إلى ما يلي:

١. تتبع أهمية الدراسة من خلال أهمية رقم الربح المحاسبي، ومن التأثير الكبير لممارسات الإستحقاقات الإختيارية على جودة الأرباح المحاسبية ومستوى دقتها وموثوقيتها من جهة أخرى. حيث تعتبر الأرباح المحاسبية المعلن عنها في التقارير المالية المعلومة الأهم بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، وتعتبر الأرباح بمثابة نتيجة عن أعمال الشركة وانجازاتها خلال الفترة المالية.

٢. تتناول الدراسة قضية علمية معاصرة وقديمة في نفس الوقت وهي الإستحقاقات الإختيارية حيث تزداد أهمية تلك السياسة في ظل الازمات الاقتصادية والسياسية التي يمر بها العالم بشكل عام ومصر بشكل خاص.

٣. تساهم الدراسة في بناء نموذج لقياس أثر الإستحقاقات الإختيارية على جودة الأرباح المحاسبية خاصة في ظل تعدد نماذج قياسهما من خلال إدخال متغيرات جديدة ذات دلالة (عدم التأكد ممثلاً في التغيرات السياسية) في علاقة الإستحقاقات الإختيارية بجودة الأرباح المحاسبية في ظل ظروف عدم التأكد .

الأهمية العلمية للدراسة:

تتبلور الأهمية العلمية للدراسة في حداثة الموضوع وندرة الدراسات والأبحاث العربية على حد علم الباحثون التي تناولت العلاقة بين الإستحقاقات الإختيارية وجودة الأرباح المحاسبية في ظل ظروف عدم التأكد (الظروف السياسية) التي تمر بها مصر في الوقت الحاضر .

تقسيم الدراسة:

ويمكن تناول هذا البحث من خلال الموضوعات الرئيسية التالية:

- مفهوم الاستحقاقات الإختيارية ودوافعها والعوامل المؤثرة عليها وكيفية قياسها.
- أثر الإستحقاقات الإختيارية على جودة الأرباح المحاسبية في ظل ظروف عدم التأكد، و الدراسات التي تعرضت لهذه العلاقة
- الدراسة التطبيقية
- التوصيات والمقترحات البحثية

مفهوم الإستحقاقات الإختيارية:

تعتبر الإستحقاقات الاختيارية أحد أدوات إدارة الأرباح و هناك العديد من التعريفات الخاصة بالإستحقاقات الاختيارية وقد اختلفت هذه التعريفات باختلاف وجهات نظر الباحثين لها، فقد عرفها أحد الباحثين (Kadorinis ,G., 2009,p.164) بأنها تحدث عندما يقوم المديرون باستخدام تقديراتهم وأحكامهم الشخصية فى التقارير المالية وفى هيكله العمليات لتغيير التقارير المالية بهدف تقديم معلومات غير صحيحة لبعض أصحاب المصالح عن الأداء الاقتصادى الحقيقى للشركة أو للتأثير على عمليات إبرام العقود التى تعتمد على الأرقام المحاسبية المنشورة.

وتعرف الاستحقاقات الاختيارية بأنها عملية تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير فى رقم الربح المنشور حسب استراتيجيات الإدارة وقت التقرير عن الأرباح تقادياً لمواقف تعاقدية معينة أو للتقرير عن مستوى مرض من الربح باعتباره المقياس التقليدى لأداء الإدارة (أبو الخير، ١٩٩٩، ص ١).

وتعرف الاستحقاقات الاختيارية" بأنها التلاعب فى الأرباح لتحقيق الربح المستهدف والمحدد مسبقاً من قبل الإدارة أو تنبؤات المحللين الماليين أو العمل على ثبات مستوى الأرباح" (Norman, M,2008,p.69 .

وقد أشارت بعض الدراسات إلى " أن الاستحقاقات الاختيارية تتم بهدف التأثير على الأرقام المحاسبية، من خلال استغلال المرونة التى تسمح بها السياسات المحاسبية، وممارسة التقديرات الشخصية" (Indrarini and Ya-wen,2011,p.499 .

كما يرى أحد الباحثين بأن الاستحقاق الاختيارى هو "ذلك الجزء من الاستحقاق الذى يرجع إلى ممارسة الإدارة لتقديراتها وأحكامها الشخصية بهدف التحكم فى الربح المعلن فى القوائم المالية" (Ebaid,2011,p.174) .

وتعرف الاستحقاقات الاختيارية بأنها(الفرق بين الاستحقاقات الكلية والاستحقاقات غير الاختيارية مع ربط الاستحقاقات الكلية بإجمالى الأصول فى نهاية الفترة المالية السابقة باعتبارها متغير رقابى لقياس إدارة الأرباح) (الجبرى، ٢٠١٣، ص ١٣١).

ويستخلص الباحثون مما سبق أنه لا يوجد صياغة موحدة لتعريف محدد متفق عليه للإستحقاقات الاختيارية، إلا أن الباحثون يروا أن التعريفات السابقة متقنة فى المضمون وإن اختلفت فى التعبير عنه، وهو أن المفهوم الشامل للاستحقاقات الاختيارية ينطوى على كونها الممارسات الادارية المتعمدة والمشروعة محاسبياً، والتى تستهدف التأثير فى رقم الربح بالزيادة أو النقصان، حسب الاتجاه الذى ترغبه الإدارة بعيداً عن الأداء الحقيقى للشركة.

دوافع الاستحقاقات الاختيارية:

يعتبر تعدد الأطراف ذات العلاقة بالشركة وتتنوع مصالحها، من أهم أسباب التعارض والتضارب فيما بينهما، وهو ما قد يدفع الإدارة للإفصاح عن المعلومات التى تخدم مصالحها بالدرجة الأولى. فمصلحة الإدارة تتمثل فى الإفصاح عن معلومات تدل على حسن أداء الشركة، لأن مكافآت الإدارة ترتبط بنتائج أدائها، والذى

يعتمد على عدد من المعايير من ضمنها الأرباح. فى حين تكمن مصلحة المساهمين الحاليين والمستثمرين المتوقعين فى الحصول على معلومات موثوقة عن الشركة بغض النظر عن كون هذه المعلومات إيجابية أو سلبية، وينطبق هذا على الأطراف الأخرى المعنية (Brown, 2006).

وبناء على ما سبق يوجد العديد من الدوافع التى تحفز الإدارة على استخدام الاستحقاقات الاختيارية بهدف التأثير على الأرباح وقد تم تصنيف تلك الدوافع إلى مجموعتين: أولهما، دوافع تعاقدية والتي تشمل، عقود مكافآت الإدارة، وعقود الديون، وتخفيض التكاليف السياسية، وثانيهما: دوافع متعلقة بسوق رأس المال، وتشمل كلاً من طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام، ومقابلة توقعات المحللين الماليين. (Daniel W. Collins,2012,p.332) وسيتم عرض هذه الدوافع على النحو التالى:

١ - عقود مكافآت الإدارة

يتم تحديد مكافآت المديرين على أساس الأرقام المحاسبية، وسوف يؤدي ذلك إلى وجود دوافع لدى المديرين للتلاعب فى تلك الأرقام، بهدف تعظيم قيمة ما يحصلون عليه من مكافآت ، ومن ناحية أخرى، فقد أوضح أحد الباحثين أن الاهتمام أو القلق بخصوص ضمان الاستمرار فى الوظيفة يخلق دافعاً لدى المديرين للتأثير على الأرباح، فمن ناحية، يزيد الأداء السيئ من احتمال الاستغناء عن خدمات الإدارة، كما أن الأداء الجيد فى السنة الحالية لن يبرر الأداء السيئ فى المستقبل، ويؤيد ذلك ما أوضحه أحد الباحثين: من أن المديرين يقومون بالتأثير على الأرباح لزيادتها بهدف الحفاظ على وظائفهم ضد التهديد الناتج عن الاستغناء عنهم وتعيين مديرين جدد، أو التأثير السلبى على مكافآتهم فى الأجل القصير (Ya-wenYang,2014,p.263).

٢ - عقود الديون

يعتبر الالتزام بشروط عقود الديون وعدم الإخلال بها أحد الدوافع التى قد تحفز المديرين على إحداث تأثير متعمد على الأرباح، تجنباً لما قد يقوم به المقرضون من إجراءات فى حالة عدم الالتزام بشروط عقود الديون مثل: تعجيل وقت الوفاء بالقرض، وتقييد إمكانية الاقتراض، أو تعديل تكلفة الاقتراض .

ويرى أحد الباحثين قيام الإدارة بإحداث تأثير متعمد على الأرباح لزيادتها لتجنب عدم الالتزام بشروط المديونية ، ووجدت هذه الدراسة أن المديرين يقومون بإحداث تأثير متعمد على الأرباح لزيادتها فى الفترة السابقة على انتهاك عقود الديون، سواء أكانت تلك الفترة سنوية أم ربع سنوية (Butt, U.R,et al.2012,p385).

٣ - تخفيض التكاليف السياسية

تعتبر التكاليف التي تتحملها الشركة والناجمة عن التصرفات والإجراءات التي تتخذها الحكومة والهيئات المعنية تجاه الشركة أحد الدوافع التي تحفز الإدارة على القيام بإحداث تأثير متعمد لتخفيض الأرباح. فقد تتحمل الشركة بعض التكاليف نتيجة خضوعها لإجراءات التفتيش الحكومي للتحقق من مدى التزامها بالقوانين والقواعد التنظيمية، فالزيادة غير العادية في أرباح الشركة قد تستلزم التدخل الحكومي، حيث قد يتم تفسير هذه الزيادة غير العادية على أنها تمثل مؤشرات لممارسات احتكارية من جانب الشركة، مما قد يؤدي إلى التدخل الحكومي من خلال الرقابة على قرارات التسعير، بالإضافة إلى إمكانية فرض ضرائب أو رسوم إضافية على الشركة.

ويؤيد ما سبق، ما توصلت إليه إحدى الدراسات من أن الشركات التي تعمل في مجال تكرير البترول قد قامت باستخدام الاستحقاقات الاختيارية (غير العادية) لتخفيض الأرباح في الربع الرابع من عام ٢٠٠٥ لتخفيض الزيادة غير العادية في الأرباح التي تم الإفصاح عنها نتيجة الارتفاع في أسعار البترول الناتج عن الأضرار التي لحقت بمعامل تكرير البترول بسبب إعصاري كاترينا وريتا، وبالتالي تخفيض التكاليف السياسية. ومع ذلك لم يستبعد الباحث احتمال أن يكون استخدام الاستحقاقات الاختيارية لتخفيض الأرباح في الربع الرابع من عام ٢٠٠٥ ناتجاً عن استخدام تلك الاستحقاقات لزيادة الأرباح في الربع الثالث من نفس العام، وبالتالي، تخفيض حدة الانقادات والضغط السياسية التي تعرضت لها تلك الشركات نتيجة تضخم أرباحها خلال هذه الفترة (Byard et al.,2007,p.735)

٤- طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام

قد تقوم الإدارة بالتأثير المتعمد على الأرباح في اتجاه زيادتها في الفترة التي تسبق طرح أسهمها للاكتتاب العام، وذلك لوضع سعر مرتفع للسهم. ومع ذلك لم يحدث اتفاق بين الدراسات على قيام الإدارة بالتأثير المتعمد على الأرباح في اتجاه زيادتها في الفترة التي تسبق طرح أسهمها للاكتتاب العام، فقد أوضح أحد الباحثين (Farooq and Benali,2012,p.905) ، أن الشركات التي طرحت أسهمها للاكتتاب العام، قد قامت بزيادة أرباحها من خلال الاستحقاقات الاختيارية في الفترة السابقة على طرح الأسهم للاكتتاب العام، وأثناء تلك الفترة، ويرجع ذلك إلى رغبة الإدارة في تحفيز المستثمرين على الاستثمار في أسهم الشركة ، بينما يرى (Premti.A,2013,p.10) عدم قيام الشركات باستخدام الاستحقاقات الاختيارية لزيادة الأرباح في السنة التي تسبق طرح الأسهم للاكتتاب العام.

٥- مقابلة توقعات المحللين الماليين

قد تقوم الإدارة بإحداث تأثير متعمد على الأرباح لزيادتها تجنباً للإفصاح عن أرباح أقل من المستوى المتوقع من قبل المحللين الماليين. ويؤيد ذلك ما توصلت إليه إحدى الدراسات التي ترى أن الشركات الأمريكية التي حققت أرباحاً - قبل الاستحقاقات الاختيارية أقل من توقعات المحللين الماليين قد استخدمت الاستحقاقات الاختيارية لزيادة الأرباح، كما توصلت هذه الدراسة أيضاً إلى أن تلك الشركات

قامت بهذا السلوك بدرجة أكبر بالمقارنة بالشركات التي حققت أرباحاً قبل الاستحقاقات الاختيارية تفوق توقعات المحللين الماليين للأرباح (Bannister & Newman, 2008, p.259) .

وباستخدام عينة من الشركات الأمريكية، توصلت إحدى الدراسات إلى أن المديرين يستخدمون الاستحقاقات الاختيارية لمقابلة توقعات سوق الأوراق المالية فيما يتعلق بالأرباح، حيث يتم استخدام الاستحقاقات الاختيارية لزيادة الأرباح عندما تكون الأرباح قبل إدارتها أقل من توقعات المحللين الماليين، ومن ناحية أخرى قد يستخدم المديرون استراتيجيات للحفاظ على مقدرتهم على زيادة الأرباح في الفترات التالية من خلال استخدام الاستحقاقات الاختيارية في اتجاه تخفيض الأرباح في الفترة الحالية عندما تكون الأرباح قبل إدارتها أعلى من توقعات المحللين الماليين للأرباح (Payne, J, 2012, p.371).

ويخلص الباحثون مما سبق بأن هناك عدة دوافع من جانب إدارة الشركة للاستحقاقات الاختيارية من خلال اختيار السياسات المحاسبية التي تعظم رقم الأرباح المعلنة أو تعجيل الاعتراف بالإيرادات لما له من إنعكاس على أسعار وحجم التداول على أسهم الشركة .

العوامل المؤثرة على الاستحقاقات الاختيارية

هناك بعض العوامل والتي يمكن أن تؤثر على الاستحقاقات الاختيارية وهي:-

١ - القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية:

يستخدم هذا المقياس كمؤشر على كفاءة أداء الشركة في السوق المالي، ويدل على عدد مرات نمو سعر السهم السوقى إلى قيمته الدفترية، حيث أشارت إحدى الدراسات (Salteh et al, 2012, p.28) إلى أن الإدارة التي تواجه فرص نمو متوقعة في القيمة السوقية للشركة التي تدير أعمالها، تحاول الوصول إلى مستويات النمو هذه من خلال ممارسة إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية والتي تهدف إلى زيادة الأرباح المعترف بها لجذب أنظار المستثمرين داخل السوق المالي نحو أسهم الشركة، وبالتالي زيادة الطلب عليها وارتفاع أسعارها. وقد توصلت الدراسة السابقة التي بحثت هذه العلاقة، إلى وجود ارتباط موجب بين القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم من ناحية وإدارة الأرباح من ناحية أخرى.

٢ - نسبة المديونية

يستخدم هذا المقياس كمؤشر على حجم المديونية داخل الشركة، ويوجد اختلاف كبير بين نتائج الدراسات في اتجاه العلاقة بين حجم المديونية والمستحقات الاختيارية، حيث توصلت دراسة (Omid, 2012, p.16) إلى وجود علاقة ايجابية بينهما، أى أن الشركات التي تحتفظ بنسب مديونية عالية تتجه نحو ممارسة إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية لتحقيق شروط اتفاقيات الدين المشتركة بها، وعلى عكس ذلك توصلت دراسة أخرى، (Rudra, T, 2012, p.13) إلى أن ارتفاع حجم

المديونية يؤدي إلى الحد من ممارسة إدارة الأرباح، نظراً لما تحمله اتفاقيات الدين من قيود ومحددات تفرض نوع من الرقابة على إدارة الشركة من قبل الدائنين .

٣- العائد على حقوق المساهمين

يستخدم هذا المقياس كمؤشر على ربحية الأموال المستثمرة في الشركة، وكلما زادت نسبة العائد على حقوق المساهمين كلما دل ذلك على الاستغلال والاستثمار الأمثل لموارد الشركة، وقد توصلت إحدى الدراسات (اللوزي، ٢٠١٣، ص ٨٧) إلى وجود علاقة ايجابية بين هذا المقياس وإدارة الأرباح، أى أن إدارة الشركة تعتمد ممارسة إدارة الأرباح بهدف زيادة نسبة العائد على حقوق المساهمين، نظراً لما يحمله هذا المؤشر من دلالات كبيرة للأطراف ذات العلاقة، وخصوصاً المستثمرين الحاليين والمرقبين، وكذلك ليطمئنى مستوى هذا المؤشر مع تعليمات بعض الهيئات الحكومية، التى قد تتطلب الوصول إلى مستوى معين من العائد على حقوق المساهمين للموافقة على إصدار أسهم جديدة مثلاً أو لتجنب الإيقاف عن التداول داخل السوق المالى.

٤- نصيب السهم من الأرباح الموزعة

يستخدم هذا المقياس كمؤشر على حصة السهم من الأرباح الموزعة، وتعد أداة مهمة لمساعدة متخذى القرارات الاقتصادية عند اتخاذ قراراتهم الخاصة بالشركة، لذلك نجد أن بعض الشركات تقوم بتوزيع نسب معينة من الأرباح سنوياً وبشكل متساوى تقريباً من أجل المحافظة على سمعتها الجيدة داخل السوق المالى (نور ومنير، ٢٠٠٨) أما بالنسبة لاتجاه العلاقة بين هذا المقياس والمستحقات الاختيارية، نرى أن أغلب الدراسات السابقة التى بحثت بهذا الموضوع مثل دراسة (Savov.S.,2006) ، قد توصلت، إلى وجود علاقة سلبية بينهما، أى أن الشركات التى تمارس إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل كبير تعانى أساساً من مشاكل فى التدفقات النقدية، مما ينعكس بالتالى على انخفاض نصيب السهم من الأرباح الموزعة.

٥- حجم الشركة

عند دراسة العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية ، نجد انه يوجد اتجاهين مختلفين يحكمان هذه العلاقة، فنجد أن الشركات كبيرة الحجم معرضة لتحمل تكاليف سياسية أكبر من الشركات صغيرة الحجم، مما يحفزها إلى تخفيض الأرباح المعترف بها للتخفيف من أعباء هذه التكاليف، ويتمشى مع هذا الافتراض ما توصلت له دراسة (Meek, et.al, 2007,p.304) إلى أن ممارسة إدارة الأرباح تقل فى الشركات كبيرة الحجم، نظراً لوجود مراقبة مستمرة على أداء هذه الشركات من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية، وعلى النقيض من ذلك، تعد الشركات كبيرة الحجم محط أنظار العديد من الأطراف الخارجية ذات العلاقة وخصوصاً المستثمرين والمحللين المالىين، ولكى تتماشى نتائج الشركة مع توقعات هذه الأطراف قد تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية لزيادة الأرباح المعترف بها (Soliman& Ragab,2013,p.18)

٦- عدد الأسهم المتداولة

يوجد قلة في الدراسات السابقة التي بحثت في العلاقة بين عدد الأسهم المتداولة والمستحقات الاختيارية، و توصلت إحدى الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بينهما، أي أنه كلما قل حجم التداول على أسهم الشركة خلال العام داخل السوق المالي، كلما أدى ذلك إلى زيادة ممارسة إدارة الأرباح لغايات الوصول إلى مستويات أرباح تساعد في زيادة حجم التداول على أسهم الشركة داخل السوق المالي (Biurrun, V.,and Rudolf, M,2015).

٧- التدفقات النقدية التشغيلية

انقسمت نتائج الدراسات السابقة في طبيعة العلاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية وإدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية، حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بينها، أي أنه كلما انخفض مستوى التدفقات النقدية، كلما قابل ذلك زيادة في ممارسة إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية لهدف إخفاء مشاكل السيولة النقدية التي تواجهها الشركة وراء قناع الأرباح المعترف بها (Heydar ,et,al, 2012,p.28)، وعلى النقيض من ذلك، توصلت دراسة أخرى إلى أن الشركات التي حققت تدفقات نقدية عالية حاولت باستمرار الوصول إلى ربحية قياسية مستخدمة المستحقات الاختيارية (Frankel, R.M,et al,2012,pp.71-105).

قياس الإستحقاقات الاختيارية:

يعتبر نموذج جونز المعدل من أفضل النماذج لقياس الاستحقاقات الاختيارية وذلك للأسباب التالية:

١- يتميز هذا النموذج عن غيره من النماذج في أنه يأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث في مستوى الاستحقاق غير الاختياري من فترة لأخرى ، وذلك من خلال التحكم في أثر التغيرات في الظروف الاقتصادية للشركة على الاستحقاق غير الإختياري .ومن أمثلة هذه التأثيرات التغيرات التي تحدث في كل من الإيرادات ، وحسابات العملاء، مع ملاحظة أن هذا النموذج يفترض أن معظم التغيرات التي تحدث في المبيعات الآجلة تكون ناتجة عن إدارة الأرباح، وذلك إستناداً إلى أن إدارة الأرباح من خلال المبيعات الآجلة تكون أسهل نسبياً منها في حالة إدارة الأرباح باستخدام المبيعات النقدية.وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا النموذج يستخدم المتغير الخاص بالإصول الثابتة وذلك بهدف قياس الجزء من الاستحقاق الإجمالي الذي يرجع إلى الاستفادة من خدمات الأصول الثابتة في العمليات التشغيلية للشركة.

٢- قدرة نموذج جونز المعدل على التعامل مع التغيرات الى تحدث في مستوى الاستحقاق غير الاختياري، وبالتالي الاستحقاق الاختياري ، مما أدى إلى قيام العديد من الدراسات في مجال الاستحقاقات الاختيارية بالإعتماد على هذا النموذج.

٣- يتطلب استخدام هذا النموذج توفير المعلومات المحاسبية من واقع القوائم المالية المنشورة عن فترتين ماليتين متتاليتين فقط وهذا يعد أمر سهل نسبياً.

٤- هذا النموذج يتناسب مع بعض الأطراف المهمة بأمر الشركات محل الدراسة مثل المحللين الماليين والمستثمرين والباحثين في مجال الإستحقاقات الإختيارية .
ووفقاً لهذا النموذج يتم قياس الاستحقاق الاختياري من خلال الخطوات التالية :

الخطوة الأولى: قياس الاستحقاق الإجمالي [Total Accruals(TA)] باستخدام مدخل قائمة التدفقات النقدية على مستوى كل صناعة :

$$TA_t = (IBX_t - OCF_t) / A_{t-1}$$

حيث أن:

TA_t ترمز إلى الاستحقاق الإجمالي للشركة في السنة t.

IBX_t ترمز إلى صافي الدخل قبل البنود غير العادية ، والاستثنائية للشركة في السنة t.

OCF_t ترمز إلى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة في السنة t.

A_{t-1} إجمالي الأصول في نهاية السنة السابقة (t-1) .

الخطوة الثانية: تقدير الاستحقاق غير الاختياري (Nondiscretionary Accruals) من خلال المعادلة التالية :

$$NDA_t = \alpha_1 (1/A_{t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_t - \Delta REC_t) / A_{t-1}] + \alpha_3 (PPE_t / A_{t-1})$$

حيث أن :

NDA_t : ترمز إلى الاستحقاق غير الاختياري المقدر في السنة t.

ΔREV_t : ترمز إلى التغير في الإيرادات والذي يمثل الفرق بين الإيرادات (صافي المبيعات) في نهاية السنة t و الإيرادات (صافي المبيعات) في نهاية السنة t-1.

ΔREC_t : ترمز إلى التغير في صافي العملاء وأوراق القبض وهي عبارة عن الفرق بين العملاء وأوراق القبض في نهاية السنة t و العملاء وأوراق القبض في نهاية السنة t-1.

PPE_t : ترمز إلى إجمالي الأصول الثابتة الملموسة للشركة (قبل خصم مجمع الاهلاك) في نهاية السنة t.

A_{t-1} : ترمز إلى إجمالي الأصول في نهاية السنة t-1.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: تمثل معاملات خاصة بالنموذج، ويتم تقدير هذه المعلمات من خلال استخدام النموذج التالي:

$$TA_t = \alpha_1(1/A_{t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_t / A_{t-1}) + \alpha_3 (PPE/A_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيث:

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ تمثل تقديرات للمعاملات $\sigma_1, \sigma_2, \sigma_3$

ε_t تمثل بواقي النموذج (Residuals) والتي تشير إلى المكون الإختياري من الإستحقاق الاجمالي (TA_t) .

الخطوة الثالثة: تقدير الاستحقاق الإختياري (Discretionary Accruals):

ويمكن تقدير DA من خلال الفرق بين كل من الاستحقاق الاجمالي (TA)، والاستحقاق غير الإختياري (NDA) كالتالى :

$$DA_t = TA_t - NDA_t$$

كما يمكن حساب ما سبق من خلال معادلة واحدة ويأخذ ذلك النموذج الشكل التالى:

$$TACC_{it}/TA_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1(1/TA_{it-1}) + \alpha_2(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/TA_{it-1} + \alpha_3(PPE_{it}/TA_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

حيث إنه بالنسبة للشركة i في السنة t أو في السنة t-1 (أى السنة السابقة)، فإن:

TACC تمثل إجمالي الاستحقاقات، ويساوي الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية التشغيلية

ΔREV تمثل التغير في صافي المبيعات

ΔREC تمثل التغير في صافي العملاء وأوراق القبض

PPE تمثل إجمالي الأصول الثابتة (قبل خصم مجمع الإهلاك)

TA تمثل إجمالي الأصول

α_0 , تمثل ثابت نموذج الانحدار

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ تمثل معاملات الانحدار

ε تمثل بواقي النموذج والتي تستخدم كمقياس للاستحقاقات الإختيارية.

وفى النموذج السابق يستخدم الباحثون بواقي النموذج (ε) كمقياس للاستحقاقات الإختيارية ، أما الاستحقاقات غير الإختيارية فسيتم الحصول عليها من خلال ضرب المعاملات المقدره للنموذج فى قيم المتغيرات المستقلة للشركات التى سيطبق عليها النموذج ، وسيتم تشغيل النموذج السابق سنوياً لكل قطاع على حده بشرط توفر ٨ شركات فى القطاع كحد أدنى للحصول على تقديرات إحصائية مقبولة لمعاملات النموذج.

أثر الاستحقاقات الإختيارية على جودة الأرباح المحاسبية فى ظل ظروف عدم التأكد، والدراسات التى تعرضت لهذه العلاقة

▪ مفهوم جودة الأرباح المحاسبية وأهميتها والعوامل المؤثرة فى جودة الأرباح

• مفهوم جودة الأرباح المحاسبية

تتعدد تعريفات جودة الأرباح وتختلف باختلاف خصائص جودة المعلومات ولذلك يعد مفهوم جودة الأرباح محيراً، ولذلك لا يوجد تعريف محدد وواضح عن جودة الأرباح، ومن هنا تنطوى جودة الأرباح على وجهين مختلفين، الأول: كخاصية أساسية والتى تتمثل فى قياس الربح المحاسبى، والثانى: كخاصية للتقرير المالى، والذى يقيس مدى قدرة الشركة على القيام بتوزيعات مستقبلية.

فقد أشارت إحدى الدراسات (Wiesehofer,L,2011) إلى أنه يمكن تحقيق مفهوم جودة الأرباح من خلال مدى قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار فى الفترات المستقبلية، فكما اتصفت الأرباح باستمرارية أكبر يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى جودة الأرباح المستقبلية .

وتتفق دراسة أخرى مع ما سبق بأن الأرباح التى تتصف بالجودة العالية تتمثل فى الأرباح التى تحتوى على مؤشر جيد فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية وأيضاً فيما يتعلق بتقييم الأداء الحالى للشركة (إبراهيم، صالح، ٢٠١٢، ص ٣٨١)، وأكدت هذه الدراسة على أن الأرباح تكون عالية الجودة إذا عكست الأداء التشغيلى الحالى للشركة وتكون مؤشر جيد للأداء التشغيلى المستقبلى وتقدم مقياساً جيداً عن قيمة الشركة.

وقد أوضحت إحدى الدراسات (Demerjian Peter,2013,p.463). أن جودة الأرباح ترتبط بمدى استمرارية تلك الأرباح، حيث أنه كلما كان ارتباط المستحقات بالتدفقات النقدية أكبر يدل ذلك على أن الأرباح تتمتع بجودة أعلى .

وبناء على ماسبق يرى الباحثون أيضاً أن جودة الأرباح تتمثل فى قدرة الأرباح المفصح عنها فى التعبير عن الأداء الحقيقى للشركة، وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وبمعنى آخر فإن جودة الأرباح تعنى استمرارية الأرباح وعدم تذبذبها، كما يستنتج الباحثون أيضاً أن جودة الأرباح تعبر عن مدى استمرارية الأرباح وقدرتها الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وأنه كلما كان ارتباط المستحقات بالتدفقات النقدية أكبر دل ذلك على أن الأرباح تتمتع بجودة أعلى.

• أهمية جودة الأرباح

تستمد أهمية جودة الأرباح من أهمية الأرباح نفسها، إذ تعتبر الأرباح بصرف النظر عن جودتها من المدخلات الهامة فى عملية اتخاذ القرارات، كذلك يتم استخدام الأرباح فى العديد من الدراسات التنبؤية والتقييمية لأداء الشركة الحالى والمستقبلى. وفى هذا المجال يرى الباحثون أن أرباح الشركات تتمتع بأهمية كبيرة حيث تعود تلك الأهمية إلى استخدام الأرباح فى تقييم الأداء من قبل عدد كبير من المستحقين، ولأن جودة الأرباح تعود إلى قدرة الأرباح المفصح عنها فى التعبير عن الأرباح الحقيقية

للشركة ومنفعتيها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فإن جودة الأرباح تمثل جانباً هاماً في تقييم الوضع المالي للشركات من قبل العديد من الأطراف مثل المستثمرين المحتملين والدائنين ومستخدمي القوائم المالية بشكل عام، كما أن جودة الأرباح في الشركة قد يتم استخدامها كمؤشر على توزيعات الأرباح وذلك لأهميتها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية (Francis, J., et al., 2008, pp.53-99).

كما تتنوع جودة الأرباح وتستمد أهميتها من زوايا مختلفة طبقاً لأهداف مستخدمي القوائم المالية وتتمثل في الآتي :

- تعتبر الأرباح من أهم مصادر المعلومات للمستثمرين والمحليلين لتقييم أداء ومخاطر الشركة.
- تعتبر مؤشراً مباشراً لتقييم جودة معايير المحاسبة المطبقة في الشركة، حيث توجد علاقة طردية بين جودة الأرباح وبين نوعية النظام المحاسبي المطبق ومدى التزامه بالمعايير المحاسبية.
- تفيد الأرباح الدائنين والمقرضين لمعرفة مدى قدرة الشركة على سداد ديونها، وبالتالي استمرار علاقتهم بالشركة مستقبلاً .
- تهتم إدارة الشركة بتحقيق أرباح تتسم باستمرارية عالية وبقدرة تنبؤية جيدة، مما يشير إلى وجود علاقة بين جودة الأرباح وإدارة الشركة.
- يهتم المستثمرون الحاليين والمحتملين بشكل كبير بقدرة الشركة على توزيع الأرباح واستمرارية هذه التوزيعات ومقدارها، مما يشير إلى وجود علاقة بين جودة الأرباح وتوزيع الأرباح.
- العوامل المؤثرة في جودة الأرباح :

لخصت إحدى الدراسات (Dejun WU., 2009, pp.53-56). العوامل المؤثرة في جودة الأرباح في ستة عوامل هي:

- ❖ **جودة المعايير المحاسبية**، حيث أن صرامة المعايير من شأنها أن تمنع الإدارة من استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية في إدارة الأرباح وذلك من شأنه أن يزيد من جودة الأرباح .
- ❖ **إختلاف المعايير المحاسبية**، إذ أن إختلاف المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية بين المعايير المحلية والدولية من شأنه أن يمثل عاملاً مهماً في التأثير على جودة الأرباح، إذ رأى أحد الباحثين (Francois, B, 2013, p.137)، أن الشركات التي تتبع مبادئ المحاسبة الدولية يكون لديها أقل ممارسات لتمهيد الدخل (Earnings Smoothing) وأقل ممارسة لإدارة الأرباح Earnings management .
- ❖ **تركيبة حملة الأسهم**، وذكرت هذه الدراسة أن أقل ممارسات إدارة الأرباح هي في الشركات التي لديها أعلى نسبة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، كما توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وجودة الأرباح .
- ❖ **سيطرة حملة الأسهم**، ففي بعض البلدان ذات التوجه الاشتراكي (كالصين مثلاً) حيث تكون للدولة سيطرة على نسبة من أسهم الشركات فقد اثبتت دراسة (Chin&Audrey, 2008).

أنه عندما تتخفض نسبة سيطرة حملة الأسهم لأقل من النصف تتخفض جودة الأرباح في هذه الشركات .

❖ **تأثير أعضاء مجلس الإدارة ،** على جودة الأرباح فقد توصلت إحدى الدراسات، أن هناك علاقة موجبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة والغش في القوائم المالية مما يدل على أن ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة يرتبط بزيادة احتمال إدارة الأرباح وبالتالي تخفيض جودة الأرباح (Lafond,R.,& Roychowdhury,S,2008,p.101) .

❖ **تأثير لجنة المراجعة في جودة الأرباح،** حيث تزايد الإهتمام بتشكيل لجان المراجعة في الفترة الأخيرة وذلك لتأثيرها الهام على تحسين جودة الأرباح فقد وجدت إحدى الدراسات أن تشكيل لجنة المراجعة وزيادة أعضائها من شأنه أن يحسن من جودة الأرباح من خلال تخفيض احتمال التلاعب في القوائم المالية، وذلك لأن وجود لجنة مراجعة وتمتعها بالإستقلال والخبرة الكافيين يساهم في تحسين جودة الأرباح (Line, J., & Yang J,2006,p.921) .

العلاقة بين عدم التأكد(المخاطر السياسية) والاستحقاقات الاختيارية

تعتبر المخاطر السياسية من أهم انعكاسات البيئة السياسية على النظام المحاسبي، وتتركز أهمية المخاطر السياسية في تأثيرها سواء المباشر وغير المباشر، على البيئة التنظيمية والسياسات التجارية والاقتصادية للدولة، وما يتبعها من تخوفات وعدم تأكد لجميع الأطراف ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي، وما يصاحب ذلك من خسائر متوقعة نتيجة تلك المخاطر، وبالتالي تأثيرها على الاستحقاقات الاختيارية وجودة الأرباح المحاسبية، فالإستحقاقات الاختيارية تتحرك بناء على المخاوف السياسية .

ومن هنا يمكن القول بأن القضية الرئيسية في هذا الجزء تتمحور في الوقوف على أثر المخاطر السياسية ومايتبعها من عدم تأكد كأحد العوامل البيئية للنظام المحاسبي في اختيار السياسات المحاسبية وانعكاسها على الاستحقاقات الاختيارية، وتأثير ذلك على جودة الأرباح المحاسبية.

يعرف **الخطر السياسي** بأنه " كل حالات عدم التأكد المتعلقة بسياسات واتجاهات الدولة بسبب عدم وضوح الرؤية والتوجه السياسى المستقبلى سواء نتيجة حالات الحروب، الثورات، الانقلابات، الانتخابات، القرارات الحكومية الاستثنائية مثل التأميم أو نزع الملكية- مما يحمل معه توقعات سلبية بكافة جوانب النشاط الاقتصادى والاجتماعى" (Rui Zhong & Jinyu .Liu ,2017,p2)

الدراسات السابقة التى تعرضت للعلاقة بين الاستحقاقات الاختيارية وجودة الأرباح

اهتمت العديد من الدراسات العربية والأجنبية بالعلاقة بين الاستحقاقات الاختيارية وجودة الأرباح ، ولكن توجد ندرة في الدراسات التى تعرضت لهذه العلاقة فى ظل ظروف عدم التأكد، ونستعرض فى مايلي ملخص لأهم الدراسات التى تناولت هذه العلاقة:

هدفت دراسة (Norman and Kamran,2005) إلى إختبار أثر الاستحقاقات الاختيارية فى الشركات الماليزية التى لديها أزمات مالية، والتى دخلت فى مفاوضات جدولة الديون لإنتهاكها لعقود الديون لتحديد ما إذا كان مديرو هذه الشركات يبتنون زيادة استحقاقات الدخل خلال فترة جدولة الديون. وتوصلت الدراسة إلى وجود دليل يفيد بأن الشركات التى تعانى من أزمات مالية تمارس إدارة أرباح غير

مقبولة، كما أوضحت الدراسة أن حجم الاستحقاقات الاختيارية ذو دلالة إحصائية سالبة خلال فترة مفاوضات جدولة الديون مع المقرضين، وأن هذه الاستحقاقات أكثر وذلك بالنسبة لعينة أخرى من الشركات التي لم تدخل في مفاوضات جدولة الديون.

استهدفت دراسة (Jenkins, D., & Velury, U., 2006) اختبار مدى كفاءة مراقبي الحسابات المتخصصون صناعياً في الرقابة على أي إنحراف في جودة الأرباح، حيث تم قياس جودة الأرباح باستخدام كل من حجم الاستحقاقات الاختيارية (accruals discretionary) وقيمة ملائمة الأرباح (earnings value relevance of earnings) والتي تم قياسها من خلال معاملات استجابة الأرباح (response coefficients) وتوصلت الدراسة إلى وجود زيادة جوهرية في حجم الاستحقاقات الاختيارية وانخفاض جوهرى في معامل استجابة الأرباح في العينة، وهو ما يوضح وجود إنخفاض عام في جودة الأرباح .

هدفت دراسة (Ghosh and Olsen, 2009) إلى الإهتمام بدافع آخر من دوافع إدارة الأرباح وهو حالة عدم التأكد المحيطة بالشركات والتي قد تسبب حدوث تقلبات حادة في الأرباح المعلنة مما يدفع المديرين للقيام بممارسات إدارة الأرباح لخفض هذه التقلبات من خلال الاستحقاق الإختياري، حيث تساعد مرونة المبادئ المحاسبية المقبولة المديرين في تحقيق ذلك من خلال الإعترا ف بالإستحقاق المحاسبى، وقد اختبرت الدراسة العلاقة بين حالة عدم التأكد المحيطة بالشركات وبين استخدام الإدارة للاستحقاق المحاسبى بصورة كبيرة لخفض تقلبات الأرباح المعلنة كلما اتسمت البيئة المحيطة بحالة عدم التأكد وأكدت نتائج الدراسة هذه العلاقة .

هدفت دراسة (Chaney, et al 2010) إلى اختبار جودة المعلومات المحاسبية للشركات المرتبطة بقوانين سياسية ومدى تأثير هذه القوانين على جودة المعلومات المحاسبية. وقد أجريت الدراسة على عدد من الشركات فى (١٩) دولة فى ثلاث قارات: أمريكا الشمالية، أوروبا، وآسيا، حيث استخدم الباحثون منهجية التحليل الإحصائى التطبيقى بدراسة جودة الدخل والمستحقات التقديرية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات غير المقيدة بقوانين سياسية تظهر جودة معلومات أعلى من تلك الشركات المقيدة سياسياً، حيث أن الأخيرة غير مقيدة بقوانين السوق وبالتالي فهى غير ملزمة بالمعايير المحاسبية.

كما هدفت دراسة (Denis, & Cormier, 2011) إلى معرفة أثر الإلتزام بمعايير التقارير المالية الدولية والنظام القانونى السائد فى الدولة على القيمة الملائمة للإستحقاقات الاختيارية فى ظل بيئة عدم التأكد. وتوصلت نتائج هذه الدراسة ان تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يحسن من القيمة الملائمة للإستحقاقات الإختيارية الى حد كبير فى فرنسا عنها فى المملكة المتحدة، بينما فى حالة الإلتزام بالمعايير المحلية المتعارف عليها نجد زيادة قيمة الإستحقاقات الإختيارية بصورة كبيرة فى المملكة المتحدة عنها فى فرنسا .

بينما هدفت دراسة (Anjum et al., 2012) إلى إختبار أثر إدارة الأرباح على ربحية الشركات غير المالية المدرجة في بورصة كراتشي في باكستان. وشملت عينة الدراسة ٩٨ شركة خلال الفترة (٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦)، وقامت الدراسة بتطبيق نموذج جونز المعدل لحساب المستحقات التقديرية والتي تستخدم كمقياس لإدارة الأرباح، بينما تم قياس الربحية من خلال معدل العائد على الأصول. وباستخدام تحليل الانحدار، أظهرت النتائج بأن إدارة الأرباح تأثير سلبي على ربحية الشركات مما يعني بأن ازدياد ممارسات التلاعب بالقوائم المالية للشركات يساهم في تخفيض مصداقيتها وبالتالي تخفيض ربحيتها.

وهدف (دراسة الزيني ، بابكر عبد الله ، ٢٠١٥) إلى تحديد أثر المستحقات المحاسبية على الأرباح المستقبلية، وإتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي للإطلاع على المراجع والأبحاث المنشورة، والمنهج الاستنباطي لإختبار الفرضيات، وتم إعداد وتوزيع الاستبانة للفئة المستهدفة المتمثلة فى العاملين بالمصارف السودانية، وتوصلت الدراسة إلى أن المستحقات تمثل أحد اهم المؤشرات للتنبؤ بالأرباح، كما أن التغير فى طبيعة النشاط الاقتصادى له أثر على الارباح المستقبلية .
ومن خلال تحليل الباحثون للدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يلى:

- وجود ندره - فى حدود علم الباحثون من الدراسات التى تناولت قياس آثار التغيرات السياسية وما يصاحبها من مخاطر عدم التأكد على الإستحقاقات الإختيارية، واقتصرت أغلب الدراسات على تناول آثار الأزمات الاقتصادية على الاستحقاقات الاختيارية.
 - كما يرى الباحثون أنه لم تقم أى من الدراسات السابقة بدراسة قياس أثر الاستحقاقات الاختيارية فى ظل المخاطر السياسية الناتجة عن الثورات (عدم التأكد) على جودة الارباح المحاسبية وهو ما يتميز به هذا البحث .
- وفى ضوء ما سبق يهدف الباحثون إلى قياس أثر الاستحقاقات الاختيارية على جودة الأرباح فى ظل ظروف عدم التأكد بالتطبيق على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة قبل وبعد ثورة يونيو ٢٠١٣.

الدراسة التطبيقية :

لتحقيق الهدف من الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث وبناء النموذج الكمي المقترح، حدد الباحثون مجتمع الدراسة التطبيقية من جميع الشركات المصرية المقيدة بالبورصة خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥، وقد اختار الباحثون هذه الفترة الزمنية لتمثل الفترة محل الدراسة الحالية حتى يكون هناك سنتين تمثلان فترة ما قبل ثورة يونيو ٢٠١٣ وهما ٢٠١٢ و٢٠١٣ (فترة عدم التأكد) وسنتين تمثلان فترة ما بعد ثورة يونيو ٢٠١٣ وهما ٢٠١٤ و٢٠١٥ (فترة التأكد).

وهكذا، تعد الفترة الزمنية ٢٠١٢-٢٠١٥ هي الفترة الملائمة للدراسة الحالية. وطبقاً لعدد وأسماء الشركات المقيدة في البورصة المصرية خلال تلك الفترة، فإن مجتمع الدراسة يتمثل في ٥٥٠ مشاهدة (١٣٦) شركة. وكما هو الحال في معظم الدراسات السابقة، قام الباحثون باستبعاد المؤسسات المالية من الدخول في العينة النهائية للدراسة، وذلك لما تتسم به تلك المؤسسات من خصائص تشغيلية تختلف اختلافاً جوهرياً عن بقية الشركات هذا

بالإضافة إلى خضوعها لقوانين وقواعد تنظيمية خاصة بها، كما قام الباحثون بإستبعاد الشركات التي تفتقد للبيانات اللازمة لتشغيل نموذج الدراسة ، و يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية على مدار فترة أربعة سنوات من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥. وقد تم إختيار شركات عينة الدراسة وفقاً للمعايير التالية:

- أن تكون الشركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية على مدار فترة الدراسة.
 - ألا تنتمي الشركة إلى قطاعى البنوك ، والخدمات المالية، لما لهما من خصائص تميز طبيعة عملهما، والتي تنعكس على المعلومات الواردة فى التقارير المالية للشركات.
 - ألا تكون الشركة قد حققت خسائر فى سنتين مالييتين متتاليتين خلال فترة الدراسة.
 - أن تنتهى السنة المالية للشركة فى ٣١/١٢ من كل عام.
 - أن تتوافر التقارير المالية السنوية لتلك الشركات على مدار فترة الدراسة.
- أ. **النموذج المقترح للدراسة (نموذج اختبار الفروض)**

$$\text{Earnings}_{t+1} = \delta + \alpha \text{CFO}_t + \beta \text{Non-DACC}_t + \gamma \text{DACC}_t + \sigma \text{Time} + a \text{Time} \times \text{CFO}_t + b \text{Time} \times \text{Non-DACC}_t + c \text{Time} \times \text{DACC}_t$$

حيث:

Earnings_{t+1} : تمثل أرباح العام القادم مقسومة على أجمالى الأصول للسنة السابقة

CFO_t : تمثل التدفقات النقدية التشغيلية للعام الحالى مقسومة على إجمالى الأصول للسنة السابقة.

Non-DACC_t : تمثل الاستحقاقات غير الاختيارية للعام الحالى.

DACC_t : تمثل الاستحقاقات الاختيارية للعام الحالى .

Time : يمثل متغير وهمى، يأخذ القيمة واحد خلال فترة ما بعد ثورة يونيو ٢٠١٣ (فترة التأكد)، والقيمة صفر خلال فترة ما قبل ثورة يونيو ٢٠١٣ (فترة عدم التأكد).

ويتمثل الهدف الرئيسى للباحثون فى تحديد المعامل c حيث يقيس هذا المعامل الفرق بين درجة إستمرارية الاستحقاقات الاختيارية خلال فترة ما بعد ثورة يونيو ٢٠١٣ (فترة التأكد) ودرجتها خلال فترة ما قبل ثورة يونيو ٢٠١٣ (فترة عدم التأكد)، ومن ثم فإن هذا المعامل سيمكن الباحثون من مقارنة أثر الاستحقاقات الاختيارية على جودة الأرباح ما بين كل من ظروف التأكد وظروف عدم التأكد .

ب. الإحصاءات الوصفية **Descriptive Statistics**

يعرض الجدول رقم (١) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة فى نموذج اختبار الفروض (المتغيرات الواردة فى النموذج المقترح للدراسة) واللازمة للتعرف على خصائص تلك المتغيرات وكيفية توزيع قيمتها فيما بين المشاهدات المختلفة التي تشملها عينة الدراسة .

جدول رقم (١): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الواردة بالنموذج المقترح بالدراسة

| Variable | Observations | Mean | Std. Dev. | Minimum | Maximum |
|-------------------------|--------------|--------|-----------|----------|---------|
| Earnings_{t+1} | 550 | 0.0126 | 1.234 | -22.7154 | 9.6581 |
| CFO_t | 550 | 0.1002 | 1.1100 | -0.4956 | 25.9077 |

| | | | | | |
|----------------------------|-----|---------|--------|----------|---------|
| TACC _t | 550 | -0.1124 | 2.4264 | 52.6252 | 8.0386 |
| Non-DACC _t | 550 | 0.1152 | 2.2655 | -52.665 | 1.0400 |
| DACC _t | 550 | 0.0002 | 0.8690 | -17.8151 | 6.9987 |
| Time | 550 | 0.5109 | 0.5003 | 0.0000 | 1.0000 |
| Time×CFO _t | 550 | 0.0725 | 1.1089 | -4956 | 25.9077 |
| Time×Non-DACC _t | 550 | -0.1174 | 2.2649 | -52.665 | 1.0900 |
| Time×DACC _t | 550 | 0.0000 | 0.8666 | -17.8151 | 6.9987 |

ج. نتائج تشغيل النموذج المقترح للدراسة

قام الباحثون بتشغيل النموذج المقترح للدراسة على العينة السابق إيضاها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي الإلكتروني Stata. ويعرض الباحثون ما توصلوا إليه من نتائج في الجدول رقم (٢) (نتائج تشغيل النموذج المقترح للدراسة):

جدول رقم (٢) : نتائج تشغيل النموذج المقترح بالدراسة - المتغير التابع Earnings_{t+1}

| Variable | Coef. | t-stat. | p-value |
|----------------------------|-------------|---------|---------|
| Constant | ** -0.1274 | -2.27 | 0.02 |
| CFO _t | ***2.2339 | 4.34 | 0.00 |
| Non-DACC _t | **0.0463 | 2.43 | 0.02 |
| DACC _t | **1.3816 | 2.27 | 0.02 |
| Time | ***0.2441 | 3.37 | 0.00 |
| Time×CFO _t | ***-2.65841 | -4.85 | 0.00 |
| Time×Non-DACC _t | ** -1.8255 | -2.16 | 0.00 |
| Time×DACC _t | ** -1.3841 | -2.27 | 0.02 |
| n | 550 | | |
| Adjusted R ² | | 0.6221 | |

*** ، ** تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعاملات عند مستوى ٥%، ١% على التوالي

وطبقاً للنتائج الواردة بالجدول رقم (٢) السابق، بلغت قيمة معامل التحديد المعدل adjusted R² ٦٢% وهي أكبر من نظيرتها الواردة بدراسة (Ebaid,2011) والتي بلغت ٢٧% تقريباً، مما يعني أن القدرة التفسيرية للنموذج المقترح بالدراسة الحالية أقوى من نظيرتها بدراسة (Ebaid,2011) والتي إجريت أيضاً على البيئة المصرية.

ويتضح أيضاً من الجدول السابق أن معامل المتغير CFO_t (α) يبلغ ٢,٢٣ ، ومعامل المتغير Non-DACC_t (β) يبلغ ٢,٠٥ ، ومعامل المتغير DACC_t (γ) يبلغ ١,٣٨ ، وهذا يعني أنه خلال الفترة ما قبل ثورة يونيو ٢٠١٣ (فترة عدم التأكد) فإن درجة استمرارية التدفقات النقدية التشغيلية أكبر من درجة استمرارية الاستحقاقات غير الاختيارية والتي بدورها أكبر من درجة استمرارية الاستحقاقات الاختيارية ، وهذا يعني أنه كلما زاد رقم الاستحقاقات الاختيارية في رقم الأرباح كلما انخفضت درجة استمرارية الأرباح مما يشير إلى الأثر السلبي للاستحقاقات الاختيارية على جودة الأرباح خلال فترة عدم

التأكد. وهذا يثبت صحة الفرض الأول للدراسة، الذي ينص على "تؤثر الاستحقاقات الاختيارية تأثيراً سلبياً على جودة الأرباح في ظل ظروف عدم التأكد".

وبالرجوع إلى النتائج الواردة بالجدول رقم (٢) الجدول السابق يتضح أن درجة استمرارية التدفقات النقدية التشغيلية خلال فترة ما بعد ثورة يونيو ٢٠١٣ (فترة التأكد) تبلغ - ٠,٤٣ بناء على {٢,٢٣}+(-) (٢,٦٦)، كما تبلغ درجة استمرارية الاستحقاقات غير الاختيارية عن ذات الفترة ٠,٢٢ {٢,٠٥}+(-) (١,٣٨)، وفيما يتعلق بدرجة استمرارية الاستحقاقات الاختيارية عن ذات الفترة فإنها تبلغ صفر {١,٣٨}+(-) .

وتشير النتائج السابقة إلى أنه بالرغم من انخفاض درجة استمرارية التدفقات النقدية خلال فترة ما بعد ثورة يونيو ٢٠١٣ (فترة التأكد) عن درجة استمرارية الاستحقاقات غير الاختيارية والاختيارية عن ذات الفترة، إلا أن درجة استمرارية الاستحقاقات الاختيارية مازالت أقل من درجة استمرارية الاستحقاقات غير الاختيارية، مما يشير أيضاً إلى الأثر السلبي للاستحقاقات الاختيارية على استمرارية الأرباح ومن ثم جودتها خلال فترة التأكد وهذا يثبت صحة الفرض الثاني للدراسة، الذي ينص على "تؤثر الاستحقاقات الاختيارية تأثيراً سلبياً على جودة الأرباح في ظل ظروف التأكد".

وفيما يتعلق بالهدف الرئيسى للباحثون خلال هذه الدراسة، يتضح من الجدول رقم (٢) الجدول السابق (جدول النتائج) أن قيمة معامل المتغير $ACC_t \times \Delta$ Time (المعامل c) يبلغ - ١,٣٨، وهذا يعنى أن الفرق بين درجة استمرارية الاستحقاقات الاختيارية خلال فترة ما بعد ثورة يونيو ٢٠١٣ (فترة التأكد) ودرجتها خلال فترة ما قبل ثورة يونيو ٢٠١٣ (فترة عدم التأكد) يبلغ - ١,٣٨، مما يعنى أن درجة استمرارية الاستحقاقات الاختيارية خلال فترة ما بعد ثورة يونيو ٢٠١٣ (فترة التأكد) أقل من نظيرتها خلال فترة ما قبل الثورة (فترة عدم التأكد). وهذا يشير إلى الأثر السلبي للاستحقاقات الاختيارية على جودة الأرباح يكون أكبر في فترة التأكد بالمقارنة بفترة عدم التأكد وهذا يعنى رفض الفرض الثالث للدراسة، الذي ينص على "التأثير السلبي للاستحقاقات الاختيارية على جودة الأرباح في ظل ظروف عدم التأكد يكون أكبر من نظيره في ظل ظروف التأكد".

نتائج الدراسة التطبيقية

- اتضح من القسم السابق الخاص بتشغيل النموذج المقترح بالدراسة إلى استنتاج عام مفاده أن الاستحقاقات الاختيارية تؤثر سلبياً على جودة الأرباح، وهذا الأثر السلبي يكون أكبر خلال فترة التأكد بالمقارنة بفترة عدم التأكد.
- وللوهلة الأولى قد يبدو الاستنتاج الأخير غير منطقي إلا أنه يأمعان النظر في الفترة المستخدمة في الدراسة والظروف السياسية والإقتصادية في البيئة المصرية خلال هذه الفترة وإنعكاس التغييرات السياسية الجذرية الناتجة عن ثورة يونيو ٢٠١٣ على حركة الاقتصاد المصرى . فلقد حدث تباطؤ في كافة النشاط الإقتصادى بوجه عام تأثراً بالأحداث التي صاحبت ثورة يونيو

٢٠١٣ والتي أدت إلى تعطل واضطراب معظم القطاعات الاقتصادية ، فإنه يمكن الوصول إلى تفسير منطقي للإستنتاج السابق .

- كما يرى الباحثون أيضاً أن أحد التفسيرات الممكنة للإستنتاج السابق يتمثل في أنه في ظل ظروف عدم التأكد والتي يمثلها عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ كانت تمر مصر بتقلبات سياسية وعدم استقرار إقتصادي صاحبه تعطل العمل بالبورصة المصرية لفترات طويلة ، الأمر الذي جعل تطلعات المساهمين لتحقيق أرباح مرتفعة أقل ، وهذا بدوره أدى إلى إنخفاض الدافع لدى الإدارة للتدخل في رقم الأرباح عن طريق الاستحقاقات الاختيارية ، وذلك لأن أى أداء مالى غير مرض للمساهمين سيكون مبرراً بالظروف السياسية والاقتصادية العصبية التي تمر بها البلاد.
- ومن جهة أخرى قد تدفع التغيرات السياسية وما يصاحبها من مخاطر عدم التأكد بالإدارة نحو التخلي عن ممارسات إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاقات الاختيارية خوفاً من الخضوع لرقابة أشد صرامة من الجهات الرقابية المختلفة، كهيئة الرقابة المالية أو غيرها من أصحاب المصالح كالبنوك والدائنين محاولة منهم لتحسين أوضاع الاقتصاد المصرى.
- وعلى العكس، فى ظل ظروف التأكد والذي يمثلها عامي ٢٠١٤، و٢٠١٥ أصبحت الأمور السياسية والاقتصادية فى مصر أكثر استقراراً، الأمر الذى زاد من تطلعات المساهمين لتحقيق أرباح مرضية وتحسين الأداء المالى للشركات ، وهذا بدوره قد يزيد من دافع الإدارة لتحسين أدائها المالى بما يساير التحسن فى الظروف السياسية والاقتصادية فى البلاد وتنشيط التداول على أسهمها مرة أخرى فى البورصة ، مما جعل الإدارة تتدخل بشكل أكبر فى رقم الأرباح عن طريق الاستحقاقات الاختيارية.

التوصيات

١. ضرورة وجود ضوابط من قبل الجهات المنظمة لوضع المعايير المحاسبية تهدف إلى ترشيد التقديرات المحاسبية والتقليل منها وذلك لتقليل الاستحقاقات الاختيارية لزيادة جودة الأرباح المحاسبية.
٢. توعية المستثمرين بأسواق المال بضرورة التأنى فى تفسير نتائج أعمال الشركات وعدم الانخداع بزيادة الأرباح ولكن يجب معرفة الطرق والأساليب التي تم استخدامها للتوصل لهذه الأرباح.
٣. ضرورة التأكد من أن الشركات تقوم بإنشاء موقع إلكترونى تنشر فيه تقاريرها المالية والأحداث الهامة التي تمر بها، وأن تلك البيانات فى شكل سلسلة زمنية، وذلك لكى يتمكن المستثمرون والباحثون وغيرهم من المهتمين بالشركات من تقييم أدائها بالشكل الذى يمكنهم من اتخاذ القرارات.
٤. توصي هذه الدراسة الجهات الإشرافية والرقابية على الشركات المصرية المساهمة العامة، وخاصة هيئة الأوراق المالية، بالعمل على زيادة جودة الأرباح والمعلومات المحاسبية من خلال اعتماد المعايير المحاسبية الدولية (IAS) وإلزام الشركات بتطبيقها. كذلك من المهم أن يكون الإفصاح المالى للشركات المساهمة العامة متفق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالى (IFRS).

٥. يرى الباحثون أن معايير المحاسبة المصرية تحتاج إلى إعادة نظر من حيث مراجعتها، وإجراء بعض التعديلات التي من شأنها أن تساعد في الحد من قدرة الإدارة على استغلال الاستحقاقات المحاسبية لتحقيق مصالحها الخاصة، ولعل ذلك قد يتحقق من خلال وضع شروط أكثر تحديداً لتقديرات الإدارة وأحكامها الشخصية، وتوسيع متطلبات الإفصاح في هذا الشأن وتوسيع دور المراجع ليشمل إبداء رأيه في مدى موضوعية تطبيق الإدارة لأساس الاستحقاق المحاسبى.

المقترحات البحثية المستقبلية:

١. دراسة أثر الاستحقاقات الاختيارية على جودة التقارير المالية في ظل ظروف عدم التأكد .
٢. دراسة أثر هيكل الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات الاستحقاقات الاختيارية، ومن ثم زيادة جودة المعلومات المحاسبية في ظل ظروف عدم التأكد.
٣. نموذج محاسبى مقترح لقياس أثر الاستحقاقات الاختيارية على جودة الأرباح المحاسبية في ضوء معايير التقارير المالية الدولية.
٤. دراسة دور حوكمة الشركات في تخفيض الاستحقاقات الاختيارية وأثرها على جودة التقارير المالية.
٥. إمكانية تطوير النموذج الذى تم التوصل إليه في هذا البحث من خلال التعامل مع العديد من دوافع الاستحقاقات الاختيارية، وإستخدام أكثر من نموذج من نماذج إكتشاف الاستحقاقات الاختيارية، وأثر ذلك على جودة الأرباح المحاسبية.

قائمة المراجع

أولاً :- المراجع باللغة العربية:

١. الخيال توفيق، فواز القتامى، ، (٢٠١٠)، " إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة السعودية، دراسة تطبيقية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، المجلد (٤٧)، العدد الأول، ص ص: ٧٠-١.
٢. الجبرى، على عبدالله أحمد، (٢٠١٣)، "الإطار الفكرى فى إدارة الأرباح"، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، المجلد الثالث، ص ١٣١.
٣. اللوزى، خالد محمد، (٢٠١٣)، "اثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم (دراسة إختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة فى بورصة عمان) "، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

٤. إبراهيم، صالح رضا إبراهيم، (٢٠١٢)، "العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية - دراسة نظرية وتطبيقية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، الجزء الثاني، ص ص ٣٨١ - ٤٣٢.
٥. الزيني، بابكر عبد الله (٢٠١٥)، " الاستحقاقات المحاسبية وعلاقتها بالأرباح المستقبلية - دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"، *مجلة العلوم الاقتصادية*، المجلد ١٦، العدد ٢، ص ص ٩٢-١٠٦.
٦. أبو الخير، مدثر طه، (٢٠٠٩)، " تقدير مدى تدخل الإدارة في تقدير الأرباح السنوية المنشورة من خلال مرونة تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبى"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد، ٢١، العدد ٣، ص ص ١-٤٢.
٧. -----، (١٩٩٩)، " إدارة الربح المحاسبى فى الشركات المصرية: دليل ميدانى من التغيرات فى أرصدة المخصصات بالقوائم المالية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص ١-٤٠.
٨. الحوشى، محمود محمد، (٢٠١٥)، العلاقة بين مستوى الاستحقاقات الاختيارية ومنفعة المعلومات المحاسبية فى تحديد أسعار الأسهم ومدى تأثير الإفصاح الاختيارى على هذه العلاقة"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الأول، الجزء الثالث، المجلد الثاني والخمسون، ص ص ٥٣-٩٥.
٩. الرشيدى، ممدوح صادق محمد. (٢٠١٣)، "الدور الإعلامى للاستحقاقات المحاسبية: دراسة تحليلية من منظور المستثمر"، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة - جامعة سوهاج، المجلد ٢٧، العدد الأول، ص ص ١-٦٨.
١٠. النقودى، سوزى فاروق محمد، (٢٠١٢)، "التطوير المقترح لمعايير المحاسبة للحد من ممارسات إدارة الربحية فى ظل الدور المحاسبى لحوكمة الشركات - دراسة نظرية تطبيقية"، *مجلة البحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة ببورسعيد، جامعة قناة السويس، العدد الأول، المجلد الثالث عشر، ص ص ٦٩-١٨٠.
١١. اليمانى، زياد محمد مصلح، (٢٠١٢)، "جودة الأرباح المحاسبية وأثرها على سلامة القوائم المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة فى بورصة عمان- دراسة تطبيقية"، *رسالة ماجستير*، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية.
١٢. نور عبد الناصر، محمد منير، (٢٠٠٨)، "التحليل المالى مدخل صناعة القرار"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان - الأردن.

ثانياً: - المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Anjum, N., Saif, I., Malik, Q., & Hassan, S., (2012),". Earnings Management and Firms Profitability: Evidence from Pakistan European",

Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, ISSN 1450-2275 Issue 47,pp.110-165 .

- 2- Brian M. Burnett, Elizabeth Acordon, Bjorn N. Jorgensen and Chery L. Inlhcim, (2015), "Earnings Quality" Evidence From Canadian Firms " Choice Between IFRS and U.S. GAAAP", **Accounting Perspectives** , VOL.14, NO.3, PP. 220-249
- 3- Bannister ,J.W., and H.A. Newman ,(2008), " Accrual usage to manage earnings toward financial analysts forecasts", **Review of Quantitative Finance and Accounting**, Vol. 7, No3, PP.259-278.
- 4- Ball, R. and Shiva Kumar, L., (2008), "Earnings Quality at Initial Public offerings" , **Journal of Accounting and Economics**, Vol.45, PP.324-340 .
- 5- Brad A. , Daniel W. Collins , (2012) ," Discretionary accounting choices and the predictive ability of accruals with respect to future cash flows" , **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 53, PP. 330–352, Contents lists available at Shivers Science Direct.
- 6- Butt, U.R., T. Chamberlain, and S. Sarkar. (2012). Accrual Manipulation and earnings management activities a round debt covenant violation, **Working Paper**, available at: <http://www.northernfinance.org/2012/program/papers/385.Pdf> .
- 7- Chaney, P. K, Faccio, M. & Parsley, D. (2010, July), "The quality of accounting information in politically connected firms", **Journal of Accounting and Economics**, vol.51 No. (1-2), pp. 58-76.
- 8- Cohen, D.A., Dey, A. & Lys, T.Z., (2008), "Real and accrual- based earnings management in the pre -and post-Sarbanes-Oxley periods", **The Accounting Review**, Vol.83, No.3, PP.757- 787.
- 9- Cormier, D., S. Houle, & M. Ledoux, (2013), " The Incidence of Earnings Management on Information Asymmetry in an uncertain environment: Some Canadian evidence " , **Journal of international Accounting, Auditing and Taxation**, Vol.22 , No., 1 PP.26-38.
- 10- De-jun, WU. (2009), "what are affecting earnings quality: Asummarization", **Journal of Modern Accounting and Auditing**, VOL.5, NO.5, PP.53-58.
- 11- Demerjian Peter., Lev Baruch and Sarah Mc Vay., (2013), "Managerial Ability and Earnings Quality", **The Accounting Review**, Vol.88, NO.2, PP.463-498.
- 12- Dechow, P., Ge, W., and Schrand, C., (2012), "Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences" , **Journal of Accounting and Economics**, Vol.50, Iss.2-3, PP. 344-390.

- 13- Denis, Cormier, (2011), " Value relevance of Discretionary Accruals in France and the UK ,The incidence of IFRS",**Available through: WWW.unibz.it/en/economics/welcome/pp1-47.**
- 14- Ebaid, Ibrahim El-Sayed, (2011), Persistence of earnings and earnings components: Evidence from the emerging capital market of Egypt ", published in *International Journal of Disclosure and Governance* .
- 15- Farooq O., and M. Benali. (2012), "Earnings management behavior of the initial public offering (IPO) Firms during pre-IPO, IPO and Post-IPO years: Evidence from the Casablanca Stock exchange", **African Journal of Business Management** , Vol 6, No 31: PP.9005-9014.
- 16- Francis, J., Nanda, D., and Olsson , P (2008), "Voluntary Disclosure, Earnings Quality, and cost of capital" ,**Journal of Accounting Research**, VOL.46, NO.1, PP.53-99.
- 17- Francois, Brochet, Aland., Jagolinzer, Edward J. Riedel. (2013), "Mandatory IFRS Adoption and Financial Statement Comparability". **Contemporary Accounting Research**. VOL30, NO4. PP.1373- 1400.
- 18- Ghosh, D. and Olsen, L., (2009) "Environmental Uncertainty and Managers Use Discretionary Accruals", **Accounting Organizations and Society**, Vol.34, PP.188-205.
- 19- Heydar Mohammadzadeh Salteh , et, al, (2012), " Investigating the Relationship between Earnings Management and Weighted Average Cost of Capital (WACC)" , **Business and Management Review** Vol. 1, No(12), pp. 28 – 38 February.
- 20- Indrarini and Ya-wen , (2011) " Product market competition and earnings management: Evidence- from discretionary accruals and real activity manipulation ", *Advances in Accounting*, **incorporating Advances in International Accounting**, (30), PP. 263-275.
- 21- Jenkins, D., & Velury , U., (2006), "Institutional Ownerships and the equality of earnings", **Journal of Business Research**, Vol.59, Iss,9, pp. 1043-1051.
- 22- Kadorinis , G., & Latridis, G., (2009). "Earnings management and firm financial motives: A financial investigation of UK listed firm ". **International Review of Financial Analysis** 18 , PP.164-173.
- 23- Lafond, R., & Roychowdhury , S., (2008), "Managerial Ownership and Accounting Conservatism ", **Journal of Accounting Research**. VOL.46, NO.1, PP.101- 135.

- 24- Line, J., & Yang J. (2006), "The Effect of Audit Committee Performance on Earnings Quality ", **Managerial Auditing**, VOL.21, NO.9,PP.921-933.
- 25- Meek, K.J., Roa, P.R. and Skousen, J.C.(2007). "Evidenc on Factors Affecting the Relationship between CEO Compensation and Earnings Management", **Review of Accounting and Finance** 6(3),PP. 304-323.
- 26- Norman,M.,and Kamran,A.,(2005)," Earning management of distressed firms during debt renegotiation", **Accounting and Business Research**,Vol.35,No.1,PP.69-86.
- 27- Norman, M., and Kamran. A.(2008)."Earning management of distressed firms during debt renegotiation", **Accounting and Business Research** , Vol.35,No 1,PP.69-86.
- 28- Omid, Akhgar M.,(2012), "Type of Earnings Management and the Effects Debt Contracts, Future Earnings Growth Forecast and sales Growth: Evidence from Iran" **School of Doctoral Studies (European Union) Journal**.
- 29- Payne,J.L.,S.W.G.Robb,(2012),"Earnings management The effect of ex ante earnings expectations.", **Journal of Accounting Auditing &Finance**, Vol.15,No.4,PP.371-392.
- 30- Premti ,A.(2013) ,"Earnings management Prior to initial public offerings and its effect on firm- performance: International evidence", **International Journal of Financial Research**, Vol14,No.3,PP.10-24.
- 31- Rui Zhong &Jinyu Liu, ,(2017), "Political uncertainty and a firm's credit risk: Evidence from the international CDS market "**Journal of Financial Stability** 30 ,PP.53-66.
- 32- Rudra, T., and Bhattacharjee.(2012), "Does IFRs Influence Earnings Management? Evidence from India" , **Journal of Management Research**.Vol. 4,No. 1, PP. 1-13.
- 33- Salteh, H.M., Valipour, H., and Zarenji, S.S., (2012) ," Investigating the Relationship between Earnings Management and Weighted Average Cost of Capital(WACC). **Business and Management Review**. 1(12),PP. 28-38.
- 34- Soliman, M.M., and. Ragab, A.A. (2013),. "Board of Director's Attributes and Earning Management": Evidence from Egypt. 6th International Business and Social Sciences **Research Conference Dubai**, UAE ISBN: 978-1-922069-18-4.

- 35- Savov, S, (2006). "Earnings Management, Investment, and Dividend Payments" **Working paper** available at: WWW.SSRN.COM .
- 36- Ya-wen Yang, (2014), " Product market competition and earnings management: Evidence from discretionary accruals and real activity manipulation" , Advances in Accounting, **incorporating Advances in International Accounting**, Vol 30 ,.PP. 263–275
- 37- Zimmerman, & Watts, R.L., and J.L,(1990), "Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective". **The Accounting Review**. 65(1),PP. 131-156.